المحاضرة 02: تقنيات تمويل التجارة الدولية متوسطة وطويلة الاجل(قرض المورد وقرض المشتري)

هناك العديد من التقنيات التي تستعمل في التمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الدولية، حيث تحاول الأنظمة البنكية المختلفة أن تنوع من وسائل تدخلها حسب الظروف السائدة، وطبيعة العمليات التي يراد تمويلها، وكذلك الدول التي تحاول أن تربط معها علاقات اقتصادية، وتتمثل تلك الأدوات فيما يلي:

أولا: قرض المورد

1- **التعريف** : هو عملية تمويل صفقة تصدير يتولى فيها المصدر تمويل الصفقة اعتمادا على موارده المالية أو الاعتماد على أحد المصارف عن طريق خصم مستحقاته (سندات الدفع أو الكمبيالة) لدى المصارف، وفي هذه العملية تقوم علاقة مباشرة بين المصدر وهذا المصرف الذي يوفر التمويل اللازم لصفقة التصدير وبعد انتهاء أجل الدفع المحدد أصلا بين المصدر والمستورد يقوم البنك بتحصيل قيمة سداد الكمبيالة من المستورد.

هو الية يقوم بموجبها البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة تسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد، ولذلك يبدو قرض المورد على أنه شراء لديون من طرف البنك، وفي هذا الإطار يجب التمييز بين القروض المتوسطة الأجل المحصورة بين 18 شهرا و 5 سنوات، والقرض الطويل الأجل الذي تفوق مدته 5 سنوات، كما يستفيد من هذا النوع من القروض مصدري التجهيزات والآلات ووحدات الإنتاج والخدمات الملحقة لتركيب الأجهزة المباعة، كما يمنح لمصدري السلع الاستهلاكية والمواد الأولية.

أما الجانب الآخر من عملية ائتمان الصادرات فيتعلق بضمان التمويل الذي قدمه البنك لهذه

الصفقة، فإن هيئات ضمان الصادرات التي تم إنشاؤها في عدد كبير من الدول تتولى توفير ضمان شامل لسداد الأوراق التجارية (الكمبيالات أو السندات الاذنية) التي يحتفظ بها البنك الذي قدم التمويل، ويتم ذلك عن طريق قيام هذه الهيئة بإرسال خطاب ضمان لهذا البنك وذلك مقابل توقيع عقد ضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية مع المصدر، ويدفع المصدر بموجب هذا العقد عمولة ضمان للهيئة التي أخذت على عاتقها تأمين القرض

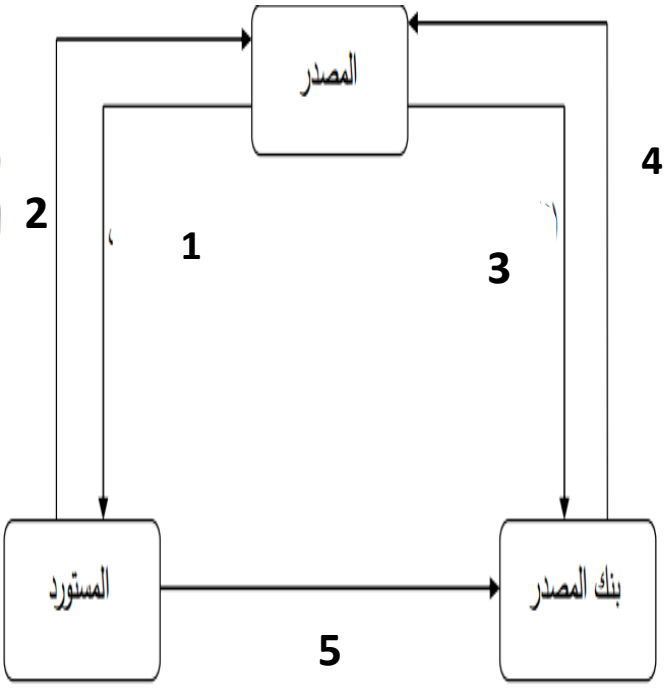

2- مراحل سير قرض المورد

1- يقوم المصدر بسحب كمبيالة على المستورد ويرسلها للقبول.

2- يقوم المستورد بإرجاع الكمبيالة مع قبولها.

3- يقدم المصدر الكمبيالة الى بنكه من أجل خصمها.

4- تسديد قيمة الكمبيالة من طرف البنك.

5- تحصيل قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق.

3- مزايا وعيوب قرض المورد

- مزايا قرض المورد

- سهولة وسرعة اعداد القرض، لان مراقبة مجمل العمليات يقوم بها المصدر، كما يكسبه الوقت لان اصداره يتم بعقد واحد.

- تكاليف منخفضة بالنسبة للمصدر، لأنه يأخذ بعين الاعتبار كل المصاريف عند تحديد السعر، بالتالي تظهر في المبلغ الاجمالي.

- استفادة المستورد من المهلة المقدمة له في السداد.

- عيوب قرض المورد

- يتحمل المورد عبأ الجزء غير المؤمن، اي خطر عدم القدرة على الوفاء بالدين.

- خطر الخزينة، حيث يتحمل المصدر الجزء غير الممول من طرف البنك.

- بالنسبة للمستورد لا يمكن معرفة السعر الحقيقي للسلعة وتكلفة القرض لان المصدر يمكن ان يتلاعب بسعر السلعة واسعار الفائدة.

4- أشكال قرض المورد: يوجد نوعين من قروض المورد، تتمثل في:

- **قرض المورد الحر:** في هذا النوع من القرض يمنح المصدر بكل حرية آجالا للدفع لزبائنه الأجنبيين بدون ضمانات من طرف شركة التأمين، وبدون ترخيص مسبق مقدم من طرف السلطات العمومية، ويجب أن ينص العقد التجاري الذي يربط المستورد بالمورد على الآجال الممنوحة. ويمكن للمصدر أن يطلب من بنكه خصم حقوقه، وذلك وفقا لشروط السوق وبدون تدخل حكومي، علما أن البنك يأخذ بعين الإعتبار الخطر المتحمل في تحديد شروط تدخله، ويتحدد معدل الفائدة بدلالة العملة الصعبة المستعملة، فالقرض بعملة الأورو مثلا يرتكز على المعدل المرجعي البنكي، بالإضافة إلى هامش يتراوح ما بين 1 و 2 %.

وتكمن أهمية قرض المورد الحر في مرونته، حيث يمكن للمصدر تكييف التسديدات مع الإحتياجات، إلا أن المشكل يكمن في حالة عدم دفع المستورد يؤدي إلى تحمل المصدر كل العواقب، ويواجه كل المخاطر وهذا ما يفسر نقص إستعمال هذا النوع.

- **قرض المورد الإداري أو المضمون:** يتميز هذا النوع من القروض بتدخل السلطات العمومية على مستوى معدلات الفائدة، والتدخل العمومي يكون وطني ودولي أيضا، حيث إن تدخل شركات التأمين ضروري للإستفادة من معدل الاتفاق، فهي تغطي المخاطر السياسية وخطر عدم التحويل في حدود 90% والمخاطر التجارية بـ 85 % إضافة إلى خطر الصرف في حالة قرض المورد بالعملة الصعبة.

وتقوم البنوك التجارية بمنح قروض لزبائنها المصدرين بمعدلات الاتفاق، وبدورها تلجأ البنوك لإعادة تمويلها في السوق النقدي، وعليه فهي تواجه خطر المعدل والذي تتحمله الخزينة.

ويتم تحديد معدل الفائدة على أساس متغيرين هما: مدة القرض وصنف المستفيد من القرض، ويتم مراجعة هذه المصفوفة مرتين في السنة، أولها في جانفي والأخرى في جويلية.

حيث يبين الجدول الموالي معدلات الاتفاق المطبقة على القروض المتوسطة وطويلة الأجل، والتي تمنح لمختلف الدول (الغنية، المتوسطة والفقيرة نسبيا)، ويشترط الاتفاق حول قروض التصدير والتي تستفيد من دعم عمومي، على أن يتم تطبيق المعدل الأدنى على الدعم المالي الرسمي الموجه لقروض الصادرات، وتكون هذه المعدلات الدنيا متمثلة في معدلات الفائدة التجارية المرجعية، حسب العملات المستعملة.

معدل الاتفاق أو الإجماع

	القروض الأقل من 5 سنوات %	القروض الأكثر من 5 سنوات %
الصنف A بلدان غنية	--	--
الصنف B بلدان وسيطة	9,15	9,65
الصنف C بلدان فقيرة نسبيا	8,30	8,30

ثانيا: قرض المشتري

إن قرض المشتري هو نوع من التمويلات التي تنشأ من أجل تنشيط وانعاش الصادرات، فهو عبارة عن تمويل يقدم بصفة مباشرة للزبون الأجنبي من طرف بنك المصدر حتى يتمكن من اتمام عملية الدفع الفوري .

1- التعريف : قرض المشتري هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، ويمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز ثمانية عشر (18) شهرا، ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بغرض اتماما عملية القرض هذه، ومن الملاحظ أن كلا الطرفين يستفيدان من هذا النوع من القروض، حيث يستفيد المستورد من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه الآني للبضائع، كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد بمبلغ الصفقة.

ويتيح قرض المشتري في الواقع المجال لإبرام عقدين هما:

١- العقد الأول (العقد التجاري): يتعلق بالعملية التجارية ما بين المصدر والمستورد، ويبين فيه نوعية السلع ومبلغا وشروط تنفيذ الصفقة، واجراءات الدفع الفوري للبائع.

ب- العقد الثاني (عقد القرض): يتعلق بالعملية المالية والتي تتم بين المستورد والبنك المانح للقرض، ويبين هذا العقد شروط اتمام القرض وانجازه مثل فترة القرض وطريقة استرداده ومعدلات الفائدة المطبقة، ويلاحظ أن العقد المالي الذي يفسح المجال لمنح قرض للمستورد انما يرتبط عضويا بوجود العملية التجارية ما بين المصدر والمستورد.

ويمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة، والسبب في ذلك أن تمويل صفقات بمثل هذه الأهمية بالاعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعترضها بعض العوائق، فليس ممكناعلى الدوام أن يكون المستورد قادرا على تخصيص مثل هذه المبالغ، كما أن المصدر بدوره لا يمكنه أن ينتظر كل هذه المدة الطويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال هامة، وعلى هذا الأساس، فإن تدخل البنوك يعطي دعما للمصدر والمستورد كليهما.

2- تكلفة القرض: تكلفة القرض هذه يجب أن تدفع من قبل المستفيد من القرض، وهو المشتري الأجنبي، وتتكون من:

أ- الفوائد: تدفع نسب مختلفة خلال فترات الاستحقاق، وتكون مبينة في الاتفاق، فهناك معدل يخضع تحديده إلى بعض الشروط الخاصة ويطبق على جزء من القرض، بينما هناك معدل آخر يتحدد في السوق وهو يطبق على الجزء المتبقي من القرض.

ب-عمولات الالتزام: مقابل تعهد البنك بمنح القرض فإنه يقتطع عمولة تحسب ابتداءا من تاريخ ابرام عقد القرض على المبلغ غير المستعمل منه، والمعدل المستعمل منه قابل للتفاوض بين المستورد والمقرض، وهو يتراوح بين 93% إلى 5% سنويا.

ج- عمولة التسيير: تحسب على أساسا المبلغ الاجمالي للعقد، تدفع مرة واحدة، والمعدل المستعمل قابل للتفاوض ويتراوح بين 0.3% إلى .0.5%

ح- علاوات تأمين القرض: وتختلف هذه العلاوات باختلاف شركات التأمين، وحسب مخاطر كل بلد.

3- **مراحل سير قرض المشتري**

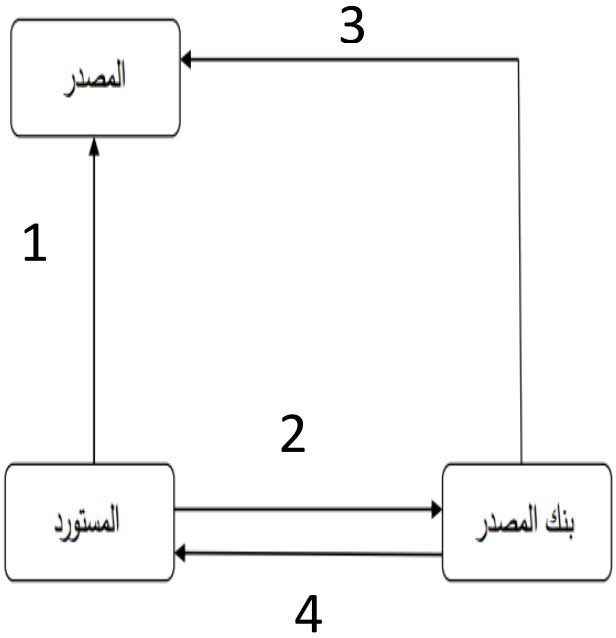

1- إبرام العقد التجاري بين المستورد والمصدر.

2- إبرام عقد القرض بين بنك المصدر والمستورد،

3- التسديد الفوري من البنك إلى المصدر.

4- تحصيل مبلغ الكمبيالة للبنك عند تاريخ الاستحقاق من المستورد.

4- مزايا وعيوب قرض المشتري

4-1- المزايا: تتمثل مزايا قرض المشتري بالنسبة للمصدر والمستورد فيما يلي:

- بالنسبة للمصدر:

- حصول المصدر على مبلغ الصفقة نقدا.

- تخليص المصدر من العبء المالي (خطر القرض) الذي يتم تحويله إلى البنك.

- يجد المصدر نفسه معفى من كل العوائق الإدارية المرتبطة بهذا النوع من القروض، والمتمثلة أساسا في: متابعة التسديدات، متابعة الضمانات، تغطية الصرف.

- لا تتضمن ميزانية المصدر على ديون لأجل أو تعهدات خارج الميزانية.

- بالنسبة للمستورد:

- يستفيد المشتري من القرض مباشرة من البنك.

- تكلفة العملية محددة بدقة لانفصال العقدين.

4-2- العيوب: تتمثل عيوب قرض المشتري في مايلي:

- بالنسبة للمصدر:

- اقل سرعة في التنفيذ وهذا راجع الى المدة الطويلة التي تستغرقها المفاوضات، وذلك لوجود عقدين (عقد تجاري، وعقد مالي).

- بالنسبة للمستورد:

- ارتفاع تكلفة القرض اضافة إلى معدل الفائدة هناك عمولة الالتزام، عمولة التسبير، وأقساط التامين

- المشتري في هذا النوع من القروض يكون مجبرا على مفاوضة الطرفين (المصدر والبنك)، في حين يفضل أن يسير ملفا واحدا لا أكثر حتى يستطيع أن يجيد التفاوض.

5- الفرق بين قرض المورد وقرض المشتري

- يمنح قرض المشتري للمستورد بوساطة من المصدر، بينما يمنح قرض المورد للمصدر بعد منح هذا الأخير مهلة للمستورد

- يتطلب قرض المشتري ابرام عقدين (عقد تجاري، عقد مالي أما قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد.

– قرض المورد أكثر سرعة لأن المصدر يراقب مجمل العمليات، بينما قرض المشتري أقل سرعة في التنفيذ وهذا راجع إلى المفاوضات الطويلة.

– الدفع يتم عن طريق دفعات متتالية في قرض المورد في حين التسديد يكون فوري بالنسبة للمبالغ في قرض المشتري.

أوجه التشابه والاختلاف بين قرض المشتري وقرض المورد

البيان	قرض المشتري	قرض المورد
العقد	يتضمن عقدين: عقد تجاري وعقد مالي	يتكون من عقد واحد هو العقد التجاري الخاص بالصفقة.
المدة	قروض متوسطة وطويلة الأجل (أكثر من 18 شهر).	قروض متوسطة وطويلة الأجل (أكثر من 18 شهر).
أطراف التفاوض	هناك 3 أطراف هي المورد والمستورد والبنك المقرض	هناك طرفين هما المشتري والمورد
تحمل الخطر	المشتري يتحمل كل المخاطر	المورد يتحمل كل المخاطر
التكلفة	تكون الكلفة مرتفعة نوعا ما لكونها متكونة من: الفائدة، علاوات التامين، عمولات التسيير، عمولات الألتزام.	تعتبر التكاليف منخفضة.
طرق الدفع	يتم الدفع لصالح البائع، ويكون التسديد فورا، ودفعة واحدة.	الدفع يتم عن طريق دفعات متتالية، وبالتالي يكون وفق خصم التسبيقات من طرف البنك.
السرعة	يأخذ فترة طويلة بسبب التفاوض على عقدين.	يعتبر أكثر سرعة لأنه يحتوي على عقد واحد.
كيفية الإستعمال	يتوقف الدفع بعد تحقيق الصفقة، والإنفاق المالي يسمح بالتسديد طبقا لشروط العقد.	نفس شروط قرض المشتري.
مجال الإستعمال	يستعمل في التمويلات الطويلة الأجل، وفي الصفقات التجارية المهمة.	يستعمل في التمويلات الطويلة الأجل، والتي تكون أقل أهمية.
التفضيل	قرض المشتري هو الأكثر إستعمالا، وإنتشارا في التجارة الخارجية بسبب تفضيل البنوك تقديم مثل هذا النوع الذي يمكنها من التعامل بصرامة، وبدقة مع زبائنها وكذا الاهتمام بجانب المردودية.	هو الأقل إستعمالا، وتقديمها من طرف البنوك بسبب صعوبة الحصول على الإلتزام غير القابل للإلغاء من طرف المشتري.
القاعدة الممولة	عادة ما تكون قيمة القرض ما بين 80% و85% أما الباقي وهو 15% يقدمه المورد كتسبيق.	تصل قيمة القرض إلى نسبة 100% من قيمة الصفقة.